مرزوق الغانم مترئساً جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة

اعتمد تقديرات النفقات الرأسمالية في الميزانية الجديدة..وفتح اعتمادات إضافية للصحة والنفط والتعليم العالي

المجلس يصب جام غضبه على الحكومة بسبب «تطاير الحصى» .. ووزيرة

■ الغانم: تقارير الميزانيات لها صفة الاستعجال وينتج عن عدم إقرارها ضرر على المرضى بالخارج والمبتعثين

كتب أحمد الرشيدي

ناقش مجلس الأمة في جلسته التكميلية أمس قضية «تطاير الحصى»، إذ أكد عدد من النواب أن المشكلة عكست ضعف الاداء الحكومي، مطالبين الجهات المعنية الإسراع في إصلاح الشوارع واتخاذ اجراءات عملية لمعالجة وحل المشكلة.

وتعهدت وزير الأشغال جنان بوشهري أن تبدأعملية رصف الشوارع والطرق في الأسبوع الأول من شهر أبريل المقبل ،مبينة ان التنفيذ سيكون على مراحل والأولوية فيها للطرق السريعة.

وأشارت بوشهري إلى وجود تنسيق مع الإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية على أعمال إغلاق الحارات للبدء في عملية الرصف موضحة أن الإغلاق سيكون لمدة 12 ساعة وفق المتطلبات العالمية لتأخذ عملية الرصف الوقت المناسب لها.

وأكدت حرصها على الإسراع في عملية إنجاز رصف الشوارع والانتهاء منها في أسرع وقت ممكن مضيفة «ليس هناك مجال لأعطي تاريخ قاطع عن موعد الانتهاء من عملية الرصف لكنني أؤكد ان العمل سيكون وفق الطاقة القصوى للانتهاء من أعمال الرصف سواء في الطرق السريعة أو الشوارع داخل المناطق بأسرع وقت ممكن».

وقالت انه «لدينا الآن طاقة إنتاجية للاسفلت» مبينة انه «وفق الطاقة الإنتاجية للمصانع لدينا الآن أربعة مصانع قادرة على إنتاج الاسفلت إضافة إلى مصانع أخرى ستدخل على خط الإنتاج بعد فترة».

وحول الإجراءات التي اتخذتها «الأشغال» في محاسبة المقصرين أوضحت أن المحاسبة ستكون على محورين الأول الموظفين والقياديين في وزارة الأشغال والمسؤولين اما الثاني للشركات.

وأشارت إلى تقرير لجنة تقصي الحقائق بشأن الأمطار الذي حمل المسؤولية على مجموعة من القياديين والموظفين سواء حاليين أو سابقين في (الأشغال)، مؤكدة أن بعضهم تم تحويله إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) وآخرون إلى ديوان الخدمة المدنية للتحقيق «أما المدراء فهناك تحقيق جاري معهم من قبل لجنة التحقيق بـ(الأشغال)».

وقالت «نحن الآن في طور حصر مهندسي المشاريع التي أصابها الضرر لإجراء التحقيق معهم ومعرفة مدى مسؤوليتهم عن هذه الأضرار تمهيدا لأخذ الإجراءات في حال ثبوت تقصيرهم».

وأضافت «أن تقرير لجنة تقصي الحقائق بشأن الأمطار تم رفعه بكتاب رسمي إلى مجلس الأمة لضمه إلى لجنة التحقيق التي شكلت لهذا الغرض برئاسة النائب الدكتور عادل الدمخي».

وذكرت أنه «فيما يتعلق بالقطاع الخاص تم إيقاف الشركات التي أثبت التقرير مسؤوليتها عن الأضرار التي حدثت في مشاريعها وعددها 10 شركات ومكتبين هندسيين ولم تبرء ذمتهم وتم رفع كتاب إلى الجهاز المركزي للمناقصات العامة لمنعهم من الدخول في كل مناقصات الدولة إضافة إلى القضايا المدنية التي سترفع عليهم للتعويض المدني».

من جانب آخر وافق المجلس في المداولة الثانية على مشروع القانون بتعديل قانون إنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية لتأمين سلامة الغذاء والتغذية حماية لصحة المستهلك من الأمراض والأوبئة.

وتشمل التعديلات الرقابة والتفتيش على جميع المواد الغذائية والتأكد من صلاحيتها للاستهلاك الآدمي وخلوها من الأمراض والتصدي لانتشار الأغذية الفاسدة وتشديد العقوبات وتفصيلها لاسيما بعد انتقال مسؤولية مراقبة الغذاء من بلدية الكويت إلى الهيئة العامة للغذاء والتغذية.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون في مداولته الثانية بموافقة 43 عضوا وعدم موافقة عضوا واحدا وامتناع عضو واحد من اجمالي الحضور البالغ عددهم 45 عضوا.

وأقر المجلس مشاريع قوانين بفتح اعتمادات إضافية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية «2018-2019» بميزانية وزارات الصحة والنفط والتعليم العالي.

وجاءت نتيجة التصويت على مشاريع قوانين الجهات الثلاث بموافقة 50 عضوا وعدم موافقة خمسة أعضاء من اجمالي الحضور البالغ عددهم 55 عضوا.

كما أقر المجلس اعتماد تقديرات توجيه «3» – النفقات الرأسمالية – الباب الثاني «شراء الأصول غير المتداولة» الواردة في مشروع القانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية «2019-2020» وإحالته إلى الحكومة.

كما وافق المجلس على تقرير ديوان المحاسبة بشأن موضوعات الرقابة المسبقة التي صدر عنها الرأي بعدم الموافقة وأحيلت إلى مجلس الوزراء وفق أحكام المادة «13» من قانون ديوان المحاسبة رقم «30» لسنة 1964 خلال الفترة من 1 يناير 2018 إلى 31 ديسمبر 2018.

من جانبه قال وزير المالية الكويتي الدكتور نايف الحجرف في مداخلة له انه للسنة الثالثة يتم إنجاز مبالغ المشاريع الإنشائية والصيانة وشراء الآلات والمعدات معتبرا انها «سنة حميدة» كي لا يكون هناك تاخر في الحصول على الموافقات بهذا الباب.

وثمن الحجرف تقدير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية للجهود المبذولة من قبل الحكومة في معالجة بند العهد والحد من الصرف على حسابات العهد مبينا للمجلس ان مبالغ هذا الباب حتمية يجب ان يتم الوفاء فيها كي لا يتاثر المواطن الكويتي سواء كان طالبا أو مريض يتلقى علاجا في الخارج.

وأوضح ان «المالية» بذلت جهودا لمعالجة جزء كبير من حسابات العهد وتمكنت في هذه السنة من معالجة مبلغ نحو 720 مليون دينار «نحو 2,371 مليارين دولار» وستقوم في تقديرات السنة المقبلة بمعالجة مبلغ نحو 341 مليون دينار «نحو 1,123 مليار دولار» من حسابات العهد.

وشدد على ان ملف حسابات العهد بحث في السابق ولازال يبحث حتى الآن مشيرا إلى وجود مراسلات كثيرة تمت من شهر ديسمبر 2017 مع جميع الجهات الحكومية عبر إجراء حصر «دقيق وواضح» لهذا الملف المتراكم منذ عام 1993 إلى اليوم.

وأبدى الاستعداد الكامل لإطلاع نواب مجلس الأمة على ما قامت به وزارة المالية من جهود وأن يكون معهم «يدا واحدة» لمعالجة هذا الملف.

وذكر ان لجنة «الميزانيات» عقدت ما يقارب 31 اجتماعا مفصلا ومطولا بحضور جميع الجهات الحكومية ما يدل على التعاون «الكبير» الذي ابدته اللجنة البرلمانية معربا عن الشكر لأعضائها والمكتب الفني للجنة على الجهد الكبير الذي بذل.

وكان مجلس الأمة استهل جلسته التكميلية بمناقشة بند طلبات رفع الحصانة إذ رفض أمس طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن عضوي مجلس الأمة النائبين عسكر العنزي وشعيب المويزري.

وجاءت نتيجة التصويت على طلب النيابة العامة رفع

■ بوشهري: تنفيذ عملية الرصف سيكون على مراحل والأولوية فيها ستكون للطرق السريعة

■ هناك تنسيق مع «المرور» لإغلاق الطرق الذي سيمتد إلى 12 ساعة وفق المتطلبات العالمية

■ ليس هناك تاريخ قاطع لموعد الانتهاء من عملية الرصف لكنني أؤكد أن العمل سيكون وفق الطاقة القصوى

وزير المالية يدلي بتصريح

■ المحاسبة ستكون على محورين الأول الموظفين والقياديين في وزارة الأشغال والمسؤولين أما الثاني للشركات.

■ نحن الآن في طور حصر مهندسي المشاريع التي أصابها الضرر لإجراء التحقيق وأخذ الإجراءات معهم

■ تم إيقاف الشركات التي أثبت التقرير مسؤوليتها عن الأضرار التي حدثت في مشاريعها وعددها 10 شركات

وزير الشؤون متحدثاً أثناء الجلسة

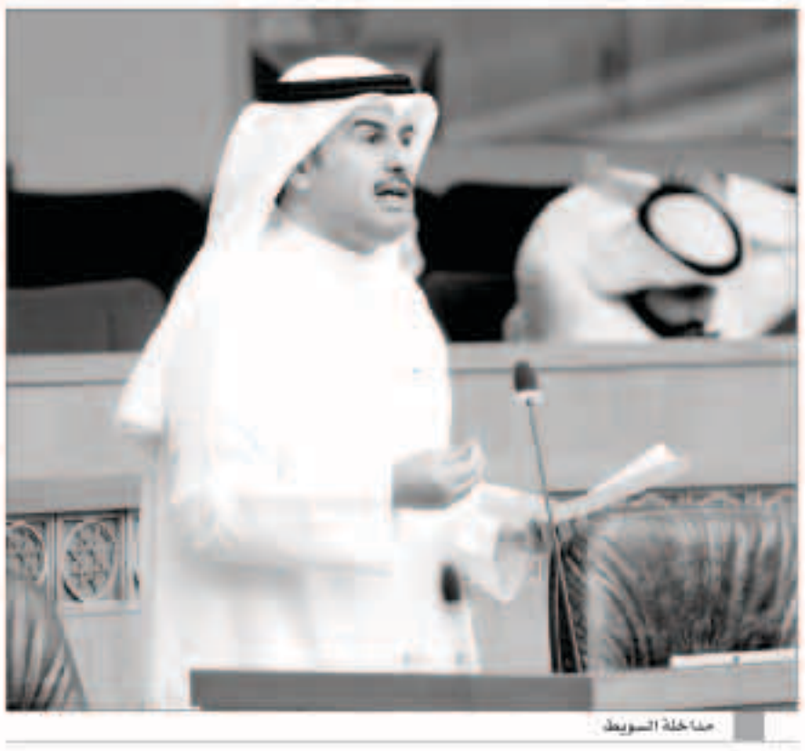
مداخلة السويط

عبدالله فهاد متحدثاً